بوقرة (عبد الجليل)، المجلس القومي التأسيسي التونسي، الولادة العسيرة لدستور جوان 1959، دار آفاق للنشر، تونس، 2011، 175 صفحة.

منصف باني

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية
(جامعة منوبة)

بعد مرور حوالي خمسين سنة من انعقاد المجلس القومي التأسيسي وصدور الدستور التونسي قررت النخبة التونسية الفاعلة على الساحة السياسية بعد ثورة جانفي 2011 القطع مع الماضي فأصبحت تلك المؤسسة مادة من مواد التاريخ. غير أن حاجة المثقف التونسي لمعرفة جوهر الدستور وظروف ولادته بعد الاستقلال يجعل في اعتقادي من الكتاب [1] الذي صدر للباحث عبدالجليل بوقرة بعد حوالي نصف سنة من اندلاع الثورة تحت عنوان "المجلس القومي التأسيسي التونسي، الولادة العسيرة لدستور جوان 1959" [2] ثروة هامة ومفيدة إن كان ذلك بالنسبة إلى المؤرخ أو لرجل القانون أو لغيرهما باعتبار أن مسألة الدستور التونسي مسألة وطنية قبل أن تكون شيئا آخر إذ أن الدستور يحتل

---

1) يشتمل الكتاب على 175 صفحة مقسمة إلى قسمين كبيرين . خصص الباحث القسم الأول لمسألة انتخاب المجلس القومي التأسيسي ومداولاته. وأما القسم الثاني فقد خصص للملاحق والمنتقيات البيبليوغرافية من صفحة 97 إلى صفحة 170.

2) أشير في هذا الصدد إلى أن صاحب الكتاب الباحث عبدالجليل بوقرة قدم سنة 1986 رسالة جامعية لنيل شهادة الكفاءة في البحث بعنوان : المجلس القومي التأسيسي التونسي 1956-1959. والأستاذ عبدالجليل بوقرة باحث بالمعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية ومختص في تاريخ تونس السياسي والاجتماعي أثناء الحكم البورقيبي (1956-1987) وله عدة دراسات في هذا السياق منها كتاب "من تاريخ اليسار التونسي : حركة آفاق : 1963-1975.

أعلى مرتبة في هرم القواعد القانونية وهو مهم لأنه ينظم السلطة السياسية ويضمن حقوق الأفراد ويحدد طريقة وممارسة الحكم وممارسة وانتقال السلطة داخل الدولة. ويمثل صدور هذا الكتاب – في تقديرنا – وفي هذا الظرف الصعب الذي يمر به الشعب التونسي في انتظار الدستور الجديد مرجعا في دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي التونسي خلال الفترة المعاصرة لما يتضمنه من معطيات وتفاصيل للأحداث الهامة التي ميزت تاريخ تونس في بداية الاستقلال ويعد بالتالي مساهمة من مؤلفه في إنارة الرأي العام وفي إثراء الجدل القائم داخل مكونات المجتمع المدني وخاصة داخل النخبة السياسية الفاعلة التي لها مواقف وآراء مختلفة في تصوراتها حول طبيعة الدستور القادم. وبالتالي، فإن هذا الكتاب يدفع إلى التفاعل بين ما أنجز سنة 1959 وما شهدته البلاد ومؤسسات الدولة من تطورات خلال أكثر من نصف قرن من الزمن

ويبدو لي أن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا الظرف المتميز بالتوتر من ناحية وبالترقب من ناحية أخرى وهو : أي علاقة بين المجلس القومي التأسيسي وميلاد دستور جوان 1959 بعد استقلال البلاد التونسية والمجلس التأسيسي لسنة 2011 الذي هو مطلب ثوري لأطراف عديدة من النخبة التونسية ومن الفاعلين الميدانيين الذين اعتصموا بساحة القصبة بعد سقوط نظام بن علي في 14 جانفي 2011 ؟

ما دفعنا لطرح هذا السؤال الإضافة المنتظرة من الناحية السياسية والمؤسساتية خاصة وأن الكتاب الجديد موضوع الدرس نشر في الثلاثية الثانية من سنة 2011 وهو يمثل بالتالي مواكبة للأحداث الجارية على الساحة السياسية التونسية التي لا تزال تحت المخاض وتتهيأ لميلاد دستور جديد قد يحتفظ بجانب هام ومفيد من بنود دستور جوان 1959 أو الذهاب بمستقبل البلاد نحو طريق مجهول. ومهما يكن من أمر فالجميع يعرف "أن الجسم الديمقراطي في تونس وفي العالم العربي ضعيف وعليل. وكلنا ندرك أن الثقافة الديمقراطية مشوهة وملوثة. وإذا ما نحن انحنينا الآن لما يحدث أمامنا في المجلس التأسيسي فإن هذا المجلس قد يتحول إلى مذبح آخر للديمقراطية" (3).

---

3) سعيد (الصافي)، "حتى لا نعيش دكتاتورية دستورية"، جريدة "عرابيا"، 4 ديسمبر 2011، عدد 22، ص، 3.

يتناول الكتاب بالبحث موضوعين أساسيين وهما انتخابات المجلس القومي التأسيسي ومداولاته. وما يمكن الإشارة إليه أن الباحث قدم معطيات هامة ومفيدة سلطت الضوء على طبيعة المجلس القومي التأسيسي حيث تعرض في القسم الأول إلى ظروف الانتخابات والانتخابات وبنية النواب وانتخاب هياكل المجلس وتحديد صلاحياته وعلاقته بالسلطة التنفيذية. ويبدو أن تنوع المصادر المعتمدة في البحث خاصة الصحافة ونشرية الرائد الرسمي للبلاد التونسية ساهم في بلورة المادة المعرفية وثرائها حول هذه المسألة ويبرز ذلك خاصة في القسم الثاني الذي مثل فيه الرائد الرسمي المصدر الرئيسي للمعلومة المتعلقة بمداولات المجلس القومي التأسيسي حول مختلف القضايا التي كانت مطروحة على تونس عند الاستقلال وهي قضايا ذات صلة مباشرة بمستقبل الشعب التونسي من مختلف الزوايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي كانت تمثل آنذاك مضمون الدستور الذي كانت ظروف ولادته سنة 1959 صعبة حسب ما ورد في تحليل الباحث باعتبار تداخل عديد العوامل الداخلية المرتبطة بالوضع السياسي التونسي في منتصف الخمسينات والعوامل الخارجية ذات الصلة بالعلاقة المستقبلية مع فرنسا والخارج وقد يكون ذلك بالإضافة إلى المصالح الحزبية الضيقة التي عبر عنها الحزب الدستوري الجديد وزعيمه الحبيب بورقيبة كان وراء الإطالة في مداولات المجلس القومي التأسيسي التي استمرت من أفريل 1956 إلى غرة جوان 1959 تاريخ الإعلان عن الدستور. ويبدو أن تحمس الحبيب بورقيبة المتمتع بالتأييد الفرنسي لبعث المجلس القومي التأسيسي كان يهدف لكسب شرعية صندوق الاقتراع بعد كسب الشرعية التاريخية ولإثبات تفوقه على بقية الأطراف المنافسة بعد ضمان تحالفه مع الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان يمثل القوة الوحيدة المحافظة على تماسكها ووحدتها في ذلك الوقت. وبعد صدور الأمر العلي ليوم 29 ديسمبر 1955 القاضي بانتخاب المجلس التأسيسي، حدد يوم 25 مارس 1956 لإجراء الانتخابات ويوم 8 أفريل من السنة الموالية لانعقاد أول جلسة للمجلس المنتخب وذلك استجابة لمطلب جماهيري تجسد في شعارات متظاهري 8 أفريل 1938 المطالبة بدستور وبرلمان. وقد تمت الانتخابات على قاعدة الاقتراع على القائمة التي تحرز على أغلبية من دورة واحدة حسب ما ورد في الفصل 16 من أمر 6 جانفي 1956 وهي طريقة غير حيادية ولا تضمن التعددية مما مكن الدستور الجديد من السيطرة على المجلس. وبالتالي يمكن القول إن النتائج كانت على

قياس القانون الانتخابي الصادر في 6 جانفي 1956. ونتيجة ذلك صوت النواب في غالب الحالات بالإجماع حول اختيارات الحكومة ويتماشى ذلك مع تركيبة المجلس التي يهيمن عليها أعضاء منتمون إلى الجبهة الوطنية (4). ولا غرابة أن ينتج عن تباين المواقف حول صلاحيات المجلس والحكومة انعدام التوازن بين السلط باعتبار أن السلطة التنفيذية تصبح المحدد بينما تنعدم في تلك الحالة السلطة المضادة وعدم توفر سلطة ردع بسبب ضعف السلطة التشريعية ويتنافى ذلك مع ما تستوجبه مرحلة البناء الديمقراطي التي هي ليست مرحلة حكم وليست مرحلة أغلبية بل تفترض التوافق العام بين الأقلية والأغلبية وسيفرز ذلك حتما سيطرة الدستور الجديد على الحكم ويؤدي بالضرورة إلى انتقال كل السلطات إلى رئيس الجمهورية. وبالتالي منذ إعلان الجمهورية في 25 جويلية 1957 تم التوجه في الأثناء نحو النظام الرئاسي تلبية لرغبة بورقيبة في تركيز سلطة تنفيذية وتحديدا سلطة رئيس الدولة غير المقيدة وغير محدودة الصلاحيات حسب مشروع الدستور في جانفي 1958. وقد تأكد ذلك المنحى في دستور 1959 الذي "جاء مكرسا بصورة عامة للممارسة التي عرفتها تونس منذ إعلان الجمهورية خاصة وهي ممارسات قامت على تمحور السلطة حول رئيس الجمهورية ذلك أن رئيس الجمهورية المستمد لمشروعيته من الشعب يشكل قوة الدفع ومصدر القرار ومرجع الأمور" (5). ولربط حاضر تونس بماضيها من وجهة نظر تاريخية وسياسية وتفاديا لتكرار نفس التجربة البورقيبية لسنة 1956 اعتمد القانون الانتخابي للمجلس الوطني التأسيسي مبدأ النسبية بعد ثورة جانفي 2011 وذلك ضمانا للتعددية داخل هذا المجلس.

ومن جهة أخرى وانطلاقا من مضمون المداولات داخل المجلس القومي التأسيسي اختلفت اتجاهات النواب في مختلف المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تقسيم مواقف هؤلاء إلى قسمين متعارضين حيث دافع شق

---

4) تكونت الجبهة الوطنية في 15 مارس 1956 وضمت إلى جانب الحزب الحر الدستوري الجديد الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد التجارة والصناعة التقليدية والاتحاد القومي للمزارعين التونسيين وأخيرا بعض المستقلين.

أورده : بوقرة (عبد الجليل)، المجلس القومي التأسيسي التونسي 1956-1959، شهادة الكفاءة في البحث، كلية العلوم الإنسانية بتونس، سبتمبر 1986، ص، 21.

5) عمر (عبد الفتاح)، "التطور الدستوري في تونس منذ الاستقلال"، الجمعية التونسية للقانون الدستوري، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 1999، ص-ص، 169-181، ص، 173.

أقلي عن النظام البرلماني من الناحية السياسية في حين تبنى بورقيبة ورفاقه في الدستور الجديد النظام الرئاسي. ومن الناحية الاقتصادية دافع بعض النواب عن الليبرالية الاقتصادية بينما تبنى البعض الآخر الاقتصاد الموجه ويبقى في تصوري المحور الهام المتعلق بالمسألة الاجتماعية التي كانت تميل في مجملها إلى إطلاق الحريات وإلى الحداثة لبناء دولة عصرية. وفي خصوص هذه النقطة فبعد أكثر من خمسين سنة على صدور الدستور التونسي تعود النخب التونسية من جديد للجدال حول الحريات وحقوق المرأة بل إن هذه المسائل شكلت بالنسبة إلى بعض التوجهات السياسية محور برامجها وأثرت بصفة كبرى على نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي لسنة 2011 التي رجحت عموما الكفة لبعض التيارات السياسية المتميزة بتناقضها من ناحية النظرية والممارسة فهي مدافعة عن ما بعد الحداثة نظريا ومكرسة لأفكار ما قبل الحداثة على أرض الواقع. ولا شك أن الرئيس بورقيبة ذلك الرجل الذي كان بارعا في خطاباته تساءل يوما ما عن أسباب فوضى الدولة وتلاشيها منذ بداية توليه الحكم قائلا ما يلي : "سواء من عبث الحاكم عندما يتصور بيده السلطة المطلقة والإنسان بشر يتأثر بالهوى وحب المتعة والانتقام وفي بعض الأحيان لإظهار القوة والجبروت ليثبت أنه حاكم سيد..." [6].

ولربط الماضي بالحاضر وتعليقا على ما يحدث اليوم على الساحة السياسية التونسية بعد ثورة 2011 يذكر الصحافي الصافي سعيد في مقارنة بين ولادة دستور 1959 ودستور ما بعد ثورة جانفي 2011 "لقد شاء حزب الدستور المنتصر أن يدستر أنصاره ويحكم برجاله مستخدما حالات الاستثناء لتمديد صلاحياته بينما دماء شهداء الاستقلال لم تكن قد جفت بعد... ما أشبه اليوم بالبارحة... هاهي دماء الشهداء لم تجف بعد ... بل أن عائلاتهم لا تزال تصرخ أمام أسوار المجلس التأسيسي مطالبة بالعقاب والتعويض والاعتراف، بينما يغرق نواب هذا المجلس في مناقشات طويلة وغامضة حول مسائل واضحة جدا لا يريد أحد أن تكون واضحة لترتيب مشروع سلطة طويلة المدى

---

6) مناقشات المجلس القومي التأسيسي 8 أفريل 1956- جوان 1959، المجلد الثاني 25 جويلية 1957- 1 جوان 1959، مركز البحوث والدراسات البرلمانية، تونس، 2009، خطاب فخامة رئيس الجمهورية، 1 جوان 1959، ص، 348.

..." [7]. غير أن ما ينتظره الشعب هو عكس ذلك تماما باعتبار أنه "من حيث المبدأ ليست صياغة دستور لبلد ديمقراطي رهينة إرادة أغلبية أو أقلية فالدساتير يجب أن تعبر عن إرادة عامة غير مبتورة لأنها تملك صفة العلوية القانونية وتحمي مصالح الشعب بأكمله" [8]. وبالتالي فإن دستورا كتب على مقاس شخص دون مراعاة مصالح شعبه مآله الزوال لا محالة.

مهما يكن من أمر فإن لهذا الكتاب أهمية تاريخية وسياسية إذ أن صدوره في هذا الظرف بالذات يمثل إضافة لا بأس بها في مجال التاريخ السياسي والعلوم القانونية وخاصة القانون الدستوري ويساهم في إماطة اللثام عن خفايا وأسرار المرحلة البورقيبية في تاريخ تونس المعاصر. ونظرا لأهمية المصادر [9] التي اعتمدها الباحث في كتابه فإن هذا المرجع يعتبر إضافة نوعية إلى المكتبة التاريخية التونسية لأن التاريخ لم يعد دراسة الماضي في المطلق ذلك أن الاهتمام بهذا الماضي القريب أو البعيد هو شكل من أشكال استحضاره أو تمثله والانخراط فيه لسبب من الأسباب وبطريقة من الطرائق [10]. ويمكن أن نتبين أهمية الكتاب من خلال الجدلية القائمة بين ماضي الإنسان وحاضره ومستقبله ولتجنب أخطاء الماضي لا بد من إعادة قراءة نقدية لتاريخ تونس المعاصر من عدة جوانب ومن "لا يفهم ماضيه لا يمكنه فهم حاضره أو استشراف مستقبله" [11].

---

7) سعيد (الصافي)، "حتى لا نعيش دكتاتورية دستورية"، جريدة "عرابيا"، 4 ديسمبر 2011، عدد 22، ص، 3.

8) الرقيق (خليل)، "جدل قوي حول تنظيم السلطات، العيش في جلباب الماضي"، جريدة "عرابيا"، 4 ديسمبر 2011، عدد 22، ص، 9.

9) في علاقة بالمصادر المعتمدة أورد الباحث ضمن الملاحق النص الكامل لدستور غرة جوان 1959 وفي اعتقادي سيساهم ذلك في تمكين القارئ من مقارنة محتوى الدستور الملغى بالدستور المنتظر حتى يتسنى للتونسي الحكم من زاوية قانونية دستورية على مدى تطور المجتمع التونسي ومدى مواكبته للعصر خاصة أن الدستور الجديد المنتظر ربما يجسد طموحات التونسيين الذين طالبوا أثناء الثورة بالديمقراطية والحرية والكرامة وغير ذلك من المطالب الشرعية التي لم تكن تحت تأثير إيديولوجي لا ماركسي ولا قومي ولا إسلامي بل كانت مطالب لحماية حقوق الإنسان وصيانة كرامته بضمان الشغل والحريات وغير ذلك من القيم الإنسانية الضرورية في حياة كل.

10) RICOEUR (P.), «L'écriture de l'histoire et la représentation du passé», in. *Annales, Histoire, Sciences Sociales,* N°, 4, juillet-aout, 2000, p-p, 731-747, p,737

11) التيمومي (الهادي)، الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، الكادحون "الخماسة" في الأرياف التونسية 1861-1943، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1999، ص، 14.